طالبوا بالتحقيق في الصفقتين مع ضرورة وقف تسلم الهليكوبتر

«الكاراكال» و«اليوروفايتر» على «رادار» أعضاء مجلس الأمة

■ الدمخي: لن نقبل تسلم الطائرات قبل صدور التقرير الفني للشركة المصنعة

عادل الدمخي

الحميدي السبيعي

رياض العدساني

■ السبيعي : استجواب وزير الدفاع بسبب صفقة «الكاراكال» في حال استلامها

■ العدساني : ضرورة التحقق من بيانات صفقات «الدفاع» وحسم التباين في تقديرها

■ الهاشم: التحقيق في «يوروفايتر» يجب أن يشمل العقد لأنه يتضمن كميات التضخم

فيما طالب عدد من النواب وزارة الدفاع بإصدار بيان واضح بخصوص صفقة طائرات الكاركال ، وما أثير حولها من معلومات بشأن وجود خلل بها، وجه نواب آخرون اهتمامهم إلى صفقة طائرات اليوروفايتر وملاحظات ديوان المحاسبة على تلك الصفقة ، وإحالتها على النيابة.

في هذا الإطار قال النائب د.عادل الدمخي إنه تلقى وعدًا من وزارة الدفاع خلال اجتماع لجنة الميزانيات أمس بأن تصدر الوزارة غدًا "اليوم" بيانًا واضحًا بخصوص طائرات "كاركال" وما أثير حولها من معلومات عن وجود خلل فيها، مشددًا على ضرورة أن يكون البيان واضحًا وصريحًا بوقف استلام هذه الطائرات من أجل سلامة الطيارين والجيش الكويتي وحفاظًا على المال العام.

وأضاف الدمخي في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه سيستجوب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور إذا لم يصدر بيانًا حاسمًا وواضحًا بعدم استلام أي من طائرات (كاراكال) إلا بعد صدور التقرير الفني للشركة المصنعة بشأن الخلل الذي تعرضت له طائرتان من هذا النوع كان سيتم جلبهما للكويت.

وقال الدمخي إنه سأل الوكيلة المساعدة للتجهيز الخارجي بالتكليف بوزارة الدفاع بالتكليف خلال حضورها اجتماع لجنة الميزانيات أمس عن الكتاب الصادر منها والموجه إلى رئيس هيئة التسليح والتجهيز حول جاهزية عدد من هذه الطائرات للاستلام والفحص.

وبين الدمخي أنها أقرت بأن الكتاب صدر منها فعلا وأنها ذكرت في الكتاب علمها بما حصل من خلل فني في محركات طائرتين من هذه النوعية وأنها ذكرت في الكتاب أن انتظار التقرير الفني للشركة عن الخلل لا يعتبر مبررًا لإيقاف استلام بقية الطائرات المفترض بها أن تكون مقبولة فنيًا بموجب شهادات المطابقة الموقعة والمعتمدة.

ولفت الدمخي إلى أن العتيقي أفادت ردًا على سؤاله بأن الإجراءات المفروضة على الطائرات الأخرى تم تطبيقها على الطائرتين "الكاركال".

وأضاف انه رغم ذلك تعرضت الطائرتان إلى خلل، متسائلاً "كيف تستلم بقية الطائرات إذا ما دمنا نقيس الحالة على طائرات مشابهة ونفس الإجراءات الفنية"؟

وبين الدمخي أن الطيار المهندس الذي كان في الطائرة الأولى التي تعرضت للخلل توفي في الفندق لاحقا، وأن قيادات الجيش أفادوا بأن الوفاة كانت لأسباب طبيعية لكن هناك من تحدث عن أنها نتيجة الانتحار.

ورأى الدمخي أن في وفاة الطيار علامة استفهام كبيرة، مستدركًا " لكن الأهم من ذلك هو كيف يصدر كتاب بأن الخلل الذي تعرضت له الطائرتان لا يمنع استلام بقية الطائرات قبل صدور التقرير الفني للشركة"؟

وشدد الدمخي على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تسلم أي من هذه الطائرات بعد تعرض طائرتين من نفس النوع للخلل مؤكدًا تحفظه على كل ما ورد في العقد.

واعتبر الدمخي أن الكتاب الصادر من وكيلة (الدفاع) غير مسؤول ولا يمكن أن يمثل وزارة الدفاع والحكومة مستعربًا استهانتها بهذه الصورة بسلامة الطائرات والطيارين وأفراد الجيش الكويتي.

من جهته أكد النائب الحميدي السبيعي أنه سيستجوب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور في حال ثبت وجود أي خلل في أي من طائرات الكاراكال التي ستصل إلى الكويت.

وقال السبيعي، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن الطائرات من نوع كاراكال التي اشترتها الكويت موقوفة في هولندا وأغلب دول العالم، مبينًا أنه أبلغ الوزير أنه سيتحمل المسؤولية إذا تم استلام الطائرات.

وقال السبيعي إن لديه معلومات بأوامر صدرت بتكليف ضباط طيارين بالتوجه إلى فرنسا بتاريخ 26 فبراير الجاري لاستلام طائرتين على أن تصل الطائرتان إلى الكويت بتاريخ 1 مارس المقبل.

وأضاف "يوم الأحد الماضي بعثت كتابًا صدر من وكيلة وزارة الدفاع المساعدة للتجهيز الخارجي بالتكليف إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، عبر رسالة هاتفية، وقلت له إن هذا الكتاب غير مقبول وفيه عبارات تثير الشبهة".

ووأوضح السبيعي أن الوكيلة المساعدة ذكرت في كتابها أنه يمكن استلام الطائرات حتى ولم يصل التقرير الفني للشركة حول ما تعرضت له الطائرتان من خلل، وإن ذلك لا يعيب".

وبين أنه إذا وصلت أي من الطائرات وتعرضت لأي خلل فإن الاستجواب سيقدم إلى وزير الدفاع في اليوم التالي.

بدوره طالب النائب رياض العدساني بالتحقق من بيانات صفقات وزارة الدفاع وحسم التباين في تقدير قيمة الصفقات بين الوزارة وديوان المحاسبة.

وأوضح العدساني في تصريح للصحفيين بمجلس الأمة أن من ضمن الصفقات 28 طائرة "إف اي تي سوبرهوك" وهناك تباين واضح في قيمتها حيث ذكرت وزارة الدفاع الامريكية ان المبلغ الإجمالي مليار و500 مليون دولار أما وزارة الدفاع فذكرت انها تبلغ مليارا و72 مليون دولار ، بينما ديوان المحاسبة يؤكد انها 5 مليارات دولار .

وقال العدساني إن لجنة الميزانيات ناقشت اليوم مع وزارة الدفاع وبحضور الوزير ورئيس الاركان وكامل فريقه صفقة (اليوروفايتر) البالغ قيمتها مليارين و٦٠٠ مليون دينار اي ما يقارب ٨ مليارات يورو.

وأضاف العدساني أنه تم تحويل مذكرة التفاهم الخاصة بالصفقة الى النيابة ولن يقتصر الأمر عند هذا الحد ، موضحا ان هناك لجان تحقيق مشكلة وعندما تنتهي يتم تحويل كل المخالفات والتجاوزات والتعدي على الأموال العامة للنيابة

وأكد العدساني أن هناك تحفظا واضحا وصريحا على بند التضخم المتعلق بالصفقة البالغ 485 مليون يورو .

ولفت إلى أن هناك مخالفة في صفقة مروحيات (الكراكال) التي طلبت الوزارة منها 30 مروحية بواقع 24 لوزارة الدفاع و6 للحرس الوطني لأن المجلس الأعلى للدفاع يفترض ان يخصص جميع المروحيات والعقود العسكرية الى وزارة الدفاع فقط .

وقال العدساني إن ميزانية الوزارة تقدر بـ 6 مليارات و200 مليون منها 3 مليارات محملة على الاحتياطي العام ، مطالبا الوزارة بتقديم 4 حسابات ختامية وفحص جميع السجلات المالية وتحويلها الى لجنة الميزانيات .

من جهتها قالت عضو لجنة الميزانيات البرلمانية النائب صفاء الهاشم إن اللجنة ناقشت مع وزير الدفاع في اجتماع أمس صفقة طائرات «يوروفايتر» وملاحظات تقارير ديوان المحاسبة بشأنها والبلاغ الذي أحيل إلى النائب العام، مبينة أن «الدفاع» ذكرت إنها أحالت مذكرة التفاهم إلى النيابة لأنها تتضمن جميع التفاصيل ولكنني أكدت أن الإحالة يجب أن تكون للعقد لأنه يتضمن كميات التضخم وبالأرقام غير العادية وهنا يجب أن يكون التحقيق.

وأضافت الهاشم : عندما تتم الإحالة إلى النيابة يجب أن يكون البلاغ الموجه مكتمل الأركان خصوصا أن هناك كمية تضخم غير عادية، ولفتت الى أن الملاحظات التي أوردتها تقارير ديوان المحاسبة عن السنة المالية 2018-2019 تتضمن جوانب مختلفة ولابد من تحديدها في البلاغ، متسائلة: هل تم احتساب التضخم مسبقا في عقود التسليح أو أنها سجلت لاحقا وهل التضخم جزء من العرض المالي للشركة أم لا، فما يهمنا معرفة متى بدأ صرف فواتير التضخم.

تعهد حكومي بعدم التلاعب في إعلانات التوظيف

«المرأة والأسرة»: 1000 درجة مالية لأبناء الكويتيات في وزارة التربية

جانب من اجتماع لجنة المرأة والأسرة البرلمانية

ناقشت لجنة المرأة والأسرة في اجتماعها امس أعداد من تم تعيينهم من أبناء الكويتيات في مختلف التخصصات بوزارة التربية، وبحثت خطة الوزارة لاستيعاب ما يقارب أربعة آلاف من أبناء الكويتيات الذين لم يتم تعيينهم إلى الآن، بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي سعود الحربي.

وقال مقرر اللجنة النائب الحميدي السبيعي إن وزير التربية أكد في الاجتماع أنه سيقوم بتوفير نحو 1000 درجة مالية لأبناء الكويتيات من بينهم 770 معلمًا ومعلمة بالإضافة إلى 262 إخصائيًا نفسيًا واجتماعيًا لافتًا إلى أن الأولوية حسب قرارات مجلس الوزراء وديوان الخدمة المدنية لأبناء الكويتيات بعد المواطنين.

وأضاف السبيعي في تصريحات بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الوزير وعد أيضا بتزويد اللجنة بالعدد الذي ستحتاج إليه الوزارة من اختصاص "محضر العلوم".

وبين أن الوزير تعهد بمنع أي تلاعب في إعلانات التوظيف كما في المرحلة السابقة التي ظلمت مستحقي التعيين من أبناء الكويتيات، متعهدا بأن يكون التعيين حسب الشواغر الموجودة.

ولفت السبيعي إلى أن اللجنة طلبت تقريرًا تفصيليًا عن التعيينات الأخيرة وتبين تعيين ما يقارب أكثر من 5 آلاف وافد في الستوات الخمس الماضية مقابل تعيين عدد قليل من أبناء الكويتيات.

وذكر أن اجتماعات اللجنة المقبلة ستكون مع باقي الوزراء بهدف إنهاء مشكلة عدم تعيين أبناء الكويتيات قبل الأول من ابريل المقبل.

وأكد السبيعي أنه سيتم تقديم استجواب في شهر رمضان لأي وزير لا يتعاون في توظيف أبناء الكويتيات أويقدم أرقامًا مغلوطة.

ناقشت التعديل المقدم عليه من الحكومة بحضور العقيل

«المالية»: 50309 عدد المستفيدين من «الاستبدال» بكلفة 456 مليون دينار

■ الهاشم: الحكومة لم تقدم تعديلات على القانون إلا بناء على طلب اللجنة

صفاء الهاشم

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، خلال اجتماعها امس بحضور وزيرة المالية، ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل، التعديل المقدم من الحكومة على تقرير اللجنة رقم 24 المدرج على جدول أعمال مجلس الأمة بشأن تعديل بعض أحكام قانون التامينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن سبب تقدمها ومجموعة من النواب في 23 يناير 2017 بالاقتراح بقانون في شأن تعديل قانون التأمينات فيما يتعلق بموضوع الاستبدال، هو عدم وجود سقف يحدد الاستبدال وارتفاع قيمة الفائدة على قروض الاستبدال.

وبينت الهاشم أنها سبق أن حذرت من مغبة الالتزامات التي ستترتب على المواطنين بسبب قانون التقاعد المبكر والقرض الحسن، فضلا عما يترتب عليهما من فقدان خبرات المواطنين الذين يلجؤون إلى التقاعد المبكر.

وأضافت " بما أن التقاعد المبكر صدر بقانون وأصبح أمرًا واقعًا بات الناس تتقاعد مبكرًا مما ترتب عليه زيادة الفوائد على قروض الاستبدال، ولذلك جاء هذا القانون متكاملاً لمعالجة الخلل في موضوع قروض الاستبدال".

وأكدت أن إجمالي عدد المستبدلين حاليا 50309 من أصل 649139 إما مؤمن عليهم أو متقاعد ومستحق، فالمؤمن عليهم 10312 والمتقاعدين والمستحقين 39948 ونسبة المستبدلين الذين يمكنهم الاستبدال 31 بالمئة.

وأوضحت أن التقرير الرابع والعشرين للجنة المالية والخاص بموضوع الاستبدال مدرج على جدول أعمال المجلس منذ 28 أكتوبر 2019 ولكن الحكومة ترفضه بسبب الكلفة المالية.

وأكدت أن مبررات الحكومة في هذا الشأن مرفوضة من قبل النواب في ظل القروض التي تمنح لدول أخرى بمليارات الدنانير او قروض لا ترد وكذلك بعد سرقة 800 مليون دينار من قبل المدير السابق لمؤسسة التأمينات.

وقالت إن الحكومة زعمت أن الصناديق الاستثمارية للمؤسسة ستتأثر نتيجة تعديل القانون ولكنها تقدم للجنة ما يوضح السياسة المالية للمؤسسة ومبررات خسائر الصناديق الاستثمارية، الأمر الذي منع تعاطف اللجنة مع الحكومة في هذا الجانب. واعتبرت أن القانون لن يتم إيقافه بسبب مطالبات بعض النواب بتطبيق الشريعة الإسلامية على قروض الاستبدال وسيمضي بموافقة النواب.

وشددت على أن الأحكام الحالية المنبثقة من قانون التأمينات كلها قوانين مدنية عامة حسب الدستور والمادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الدين الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع وليس المصدر الرئيسي.

وأبدت الهاشم اتفاقها مع رفض الحكومة لتطبيق الشريعة الإسلامية على قانون الاستبدال نظرًا لوجود محاذير، موضحة أن من هذه المحاذير هي أن تطبيق الشريعة الإسلامية سيفيد المتقاعد بعدم إمكانية الاستبدال لأكثر من مرة واحدة كما هو متاح حاليًا، كما أنه سيورث الدين للورثة بعد وفاة المتقاعد ولا يسقط الدين بالوفاة كما هو معمول به حاليًا.

وأوضحت أن النظام الإسلامي لا يسمح للمتقاعد بالاستبدال أثناء الخدمة، ويسمح له بالاستبدال مرة واحدة بعد التقاعد، بينما النظام الحالي يسمح له بالاستبدال أثناء وبعد الخدمة عند التقاعد ولأكثر من مرة إذا امتد به العمر.

ولفتت إلى أن تطبيق الشريعة الإسلامية يفرض على المتقاعد تبيان الغرض والسبب من القرض ويخضع الأمر في النهاية لموافقة أو رفض مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

ونوهت بأن عائد الاستثمار في النظام الحالي مثبت بسقف حددته اللجنة المالية يتراوح بين 3 و6 بالمائة بحسب العمر، بينما هامش الربح هو المتغير.

وذكرت أن محافظ البنك المركزي زود اللجنة بإحصائيات تبين أن أعداد المتقاعدين الذين حصلوا على قروض شخصية بسيطة وبكفالات شخصية، ما يعني أن الأمر مقدور عليه.

وأفادت بأن مؤسسة التأمينات الاجتماعية ذكرت أن كلفة قانون الاستبدال الجديد ستكون 456 مليون دينار فقط، ولكن المؤسسة حذرت من أثر القانون في المستقبل.

وقالت الهاشم " نحن لا نقرأ المستقبل والعدالة بيد الله ولا يوجد قانون بتاريخ أي بلد صدر بشكل يحقق العدالة مائة بالمائة "، مشددة على أن كل قانون يحوي مثالب وعيوبًا تتبين بعد التطبيق.

■ المطيري: «الاستبدال» مرفوض لعدم اعتماده على الشريعة الإسلامية

وأكدت أن الحكومة لم تقدم تعديلات على قانون الاستبدال وإنما بناء على طلب اللجنة تقدمت بتعديل جداول متوسط الأعمار، مشيرة إلى أن هذا الجدول سيرفق بتقرير تكميلي مع التقرير الأصلي المحال للمجلس.

ولفتت إلى أن تقرير المكتب الفني للجنة يفيد بأن التعديل المقدم من الحكومة مرفق به جداول القيمة الاستبدالية الجديدة والذي من شأنه ضمان عدم تعديل هذه الجداول إلا بقانون. وأكدت أن هذا بخلاف النص الذي انتهت إليه اللجنة في تقريرها رقم 24 والذي ينص على صدور الجداول بقرار من الوزير ما يعني الحاجة إلى صدور هذا القانون.

وأكدت أن القيمة الاستبدالية تم تحديدها بسقف وأن هناك شبه إجماع من أعضاء اللجنة بالموافقة عليه، مشيرة إلى أن الحكومة ممثلة بوزيرة المالية تتحفظ فقط على تطبيق الشريعة الإسلامية في القانون.

وقالت الهاشم إن القانون يطبق بأثر رجعي على من قاموا بالاستبدال، مؤكدة في الوقت نفسه أن الحكومة لا تزال على موقفها الرافض لتخفيض نسبة استقطاع القرض الحسن من 25 بالمائة إلى 10 بالمائة.